جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المقياس:"السياسة المقارنة".

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة.

تخصص: تنظيم سياسي وإداري.

أ/ يونس مسعودي

السنة الجامعية: 2020 /2021.

المحاضرة الأولى:

مقدمة:

تعرف **السياسة المقارنة** على أنها أحد فروع علم السياسة الذي يهتم بدراسة أنماط الحكومات في عصرنا الحاضر، إلا أن تحديد المجال للحكومات المقارنة على وجه الدقة تعترضه صعوبتان أساسيتنا:

- **الصعوبة الأولى:** تتصل بصعوبة الدراسة وماهية الأعمال التي تشكل جوهر النشاط الحكومي.
- **الصعوبة الثانية:** هي الأهم فإنها تتصل بعلاقة بين القيم من ناحية وبين النشاط الحكومي من ناحية أخرى، وذلك باعتبار أن لكل حكومة من واقع ميراثها التاريخي شيئا من الخصوصية يجعل تنميط الحكومات وتصنيفها محلا للتساؤل.

ومن واقع هذا الاختلاف في تحديد معنى المصطلح ودلالته يمكن التمييز بين مستويين تحليلين أساسيين في نطاق السياسات المقارنة:

- **المستوى الأول الأفقي**: مقارنة نشاط الحكومة داخل المجتمع بنشاطات مجموعة وحدات الحكم المحلي وربما ببعض الوحدات الأصغر مثل اتحادات التجار والكنائس والشركات التي تتفق مع الحكومة في مضمون وليس في حجم النشاط.
- **المستوى الثاني الرأسي**: وهذا المستوى يعتمد على أسلوبين:-

1. مقارنة تطور نفس الحكومة عبر فترات تاريخية مختلفة، وقد سيطر هذا النوع من التحليل بالفعل على دراسة السياسات المقارنة زمنا طويلا يكشف عن أوزان المتغيرات المختلفة في تأثير على النشاط الحكومي ودرجة استمرارية هذا التأثير.
2. مقارنة مختلف حكومات العالم المعاصر، وفي هذا استخدمت معايير شديدة الاختلاف.

ولئن كانت تلك هي أبرز نماذج تصنيف الحكومات على مستوى العالم، إلا أنها ليست الوحيدة، حيث تعددت محاولات التصنيف والنمذجة باختلاف المعايير المستخدمة وهي شديدة التنوع، لكن الملاحظ أن هذا الأسلوب في الدراسة المقارنة تواجهه الصعوبة نفسها الخاصة بجمع المعلومات المتعمقة.

تطورت السياسة المقارنة عبر مراحل عديدة —سيتم الحديث عنها والتطرق لها في المحاور لاحقا-، بحيث هناك مصطلحات أربعة يستخدمونها العلماء بالسياسة كمفردات: الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والتحليل المقارن، والمنهج المقارن.

فالمقررات الدراسية والمصنفات العلمية والتصنيفات المكتبية تستعمل أي منها دون أبداء السبب؛ وبالتحليل المقارن جزء هاما من أية دراسة عملية في أي علم من العلوم، وبالتالي فهو علم السياسة بمثابة جوهر التفسير السياسي.

وهكذا يتضح أن مفهوم السياسة المقارنة يستوعب المفاهيم الثلاثة الأخرى فضلا عن أنه أكثرها دلالة في التعبير عن حقل النظم السياسية المقارنة.

ويختلف الرأي حول حدود علم السياسة المقارنة. فهناك من يعتبره قلب علم السياسة المعاصرة ويطالب بتوسيع نطاقه ليشمل أكبر عدد من الدول، وبالتالي من المؤسسات والتفاعلات السياسية التي تخضع للمقارنة؛ فذهبوا يسلكون معها النظم السياسية في الدول الاسكندينافية وشرق أوروبا وبلدان العالم الثالث.

فإذا كانت البرلمانات، فلماذا لا تكون الأحزاب؟ وإذا كانت الأحزاب فلماذا لا تكون القيادة وأساليب التجنيد السياسي؟.

كذلك فقد زعموا أن قصر نطاق العلم مقدما على المؤسسات بذاتها في دول معينة يضيق نطاق المقارنة بل ويحد من إمكانية التفسير، فمثلا قد يكون الحزب في دولة ما متغيرا مستقلا، وفي أخرى متغيرا تابع.

على أن هناك فريقا آخر يحذر من توسيع نطاق السياسة المقارنة لحد شموله علم السياسة ذاته، ويطالب بوضع حدود لعلم السياسة المقارنة. وهذا الانقسام يتحصل بموقفين:

الأول: أنه لا يجوز التوسع في فهم محتوى السياسة المقارنة إلى الحد الذي تختفي معه الفواصل بينهما وبين علم السياسة، ثم بينهما وبين فروعه الأخرى كالعلاقات الدولية والنظرية السياسية.

الثاني: وجوب التوسع في محتوى السياسة المقارنة بوصفها تحليلا مقارنا للنظم السياسية وذلك بزيادة كم ونوعية النظم السياسية الرئيسية والفرعية موضع الدراسة توخيا لفهم أعمق وأشمل للمؤسسات السياسية وأنماط التفاعل السياسي في مختلف الدول.

المحاضرة الثانية:

المحور الأول: بناء المقارنة / المنهج المقارن:

في هذا المحور المعنون بـ: "بناء المقارنة"، قمنا بتقسيمه إلى التالي:

أولا: مفهوم المقارنة / المنهج المقارن:

1. تعريف المقارنة / المنهج المقارن:

"**العقل لا يعرف كيف يعمل إلا من خلال القيام بمقارانات**"، هذا الاقتباس المذكور آنفا من الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي 'أليكسي دي توكفيل' (Alexis de Tocqueville)، حيث يبين أن المقارنة هي عملية جوهرية للفكر الإنساني كله، هذا إلى جانب كونها أساس المنهج العلمي.

من ذلك، يعرف "جون ستيوارت ميل" (John Stewart Mil) المقارنة هي: "دراسة ظواهر متشابهة ومتناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".

فالمقارنة في أوسع معانيها تعني؛ ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإن المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه.

ويعرف "ج. لابالومارا" (J.Lapalompara) المقارنة على أنها عملية تعكس اساس البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها.

حيث اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، وفي ضوء دلالاتها المستخدمة، حدد "ماكاون" (Machaon) خمسة تعاريف متباينة:

التعريف الأول: يوكد على أن الطريقة المقارنة هي إحدى أشكال القياس.

التعريف الثاني: فيرى أنها أداة لتوضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.

التعريف الثالث: فينظر للدراسة المقارنة بشكل مرادف لمنطق التحليل العلمي.

التعريف الرابع: حيث يؤكد أنصار هذا التعريف على أنها نمط معين من أنماط البحث.

التعريف الخامس والأخير: تفهم الدراسة المقارنة على أنها إحدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل والتفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها.

2. تطور الدراسة المقارنة:

يدل تاريخ الفكر السياسي على أن منهاج المقارن في الدراسات السياسية قديم قدم الفكر السياسي؛ فكان "أرسطو" (Aristote) من اوائل المفكرين الذين أخذوا بهذا المنهاج عندما تعرض لدراسة الدساتير والنظم السياسية في اليونان القديمة. ثم تطور هذا المنهاج عبر القرون مع تطور الفكر السياسي، ومن ثم فإن المنهاج المقارن يعد أحد السبل في دراسة العلوم السياسية؛ وعلى أساس هذا المنهاج يتم فحص نماذج وأنماط –سواء تاريخية أو معاصرة– من المجتمعات السياسية ومقارنتها ببعضها البعض بواسطة قيام الدارس بعمليات التحليل اللازمة لاكتشاف المبادئ العامة الأساسية.

ولقد اتخذت العديد من الدراسات في العلوم الاجتماعية والسياسية هذا المنهج أساسا لها.. وفيما يتعلق بعلم السياسة انتشر المنهج المقارن بين الدراسات السياسية الداخلية، وفي البداية انصب اهتمام العديد من هذه الدراسات على مقارنة المؤسسات السياسية الرسمية أو غير الرسمية لبعض الدول، ومنذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي اعتمد الدارسون انطلاقا من هذا المنهج الرأي الذي يؤكد على أن لكل نظام سياسي بدائيا كان أم معاصرا عددا من الوظائف التي يسعى إلى إنجازها عبر مجموعة مختلفة من الهياكل.... وفي ضوء ذلك ذهبت الدراسات الحديثة إلى مقارنة النظم السياسية فيما بينها استنادا إلى درجة التمايز بين الهياكل التي تنجز الوظائف المحددة لها وعلى نوعية الثقافة السياسية التي تحدد صيغة الهياكل.

حيث وتبعا لما سبق، فإن المقارنة واكبت التطور البشري، وإن اختلفت مستوياتها، فقد قارن "أرسطو" (Aristote) بين دساتير الدول (المدن اليونانية المختلفة)؛ وكذلك فعل "نيقولا ماكيافللي" (Nikola Maquaivelle) في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم "توماس هوبز" (Tomas Hobbes) و"مونتيسكيو" (Montesquieu) المقارنة، كما اعتمد "كارل ماركس" المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. وقد أجاد "أليكسي دي توكفيل"(Alexis de Tocqueville) و"جيمس برايس" (James prise) في دراستهما للولايات المتحدة الأمريكية، لأنهما أغنيا فهمهما لأمريكا باعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الأوروبية؛ وقارن "روبرت دال" (Robert Dahl)، وهو عالم سياسي حديث، في دراساته عن الديمقراطية بين الخصائص الاقتصادية والثقافية، والتجارب التاريخية للعديد من الأمم المعاصرة في مسار لاكتشاف تركيبات الظروف والصفات المميزة التي ترتبط بذلك الشكل من أشكال الحكومة.

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صورا للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين.

إن الدراسة المقارنة في العلوم السياسية قديمة قدم العهود التاريخية للبشرية، بينما الدراسة الأكاديمية لها حديثة العهد حداثة الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، والتي برزت مع مطالع القرن العشرين، وتطورت بشكل ملحوظ في عشرينيات القرن الماضي، غير ان تلك الدراسات ظلت مقتصرة على أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى حد ما؛ كما ازداد الاهتمام بالدراسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الآثار التي تركتها الحرب، وبروز الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، حيث لم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية ولكنها أصبحت تشمل كل الدول.

المحاضرة الثالثة:

ثانيا: خطوات وشروط المقارنة:

في هذا العنصر المعنون بـ: "**خطوات وشروط المقارنة**"، قمنا بتقسيمه إلى عنصرين، حيث تم تناول العنصر الأول المتمثل في خطوات المقارنة، أما العنصر الثاني فهو مخصص لشروط المقارنة حتى تكون صحيحة، وكل ذلك مقدم على النحو التالي:

1. خطوات ومصاعب المقارنة / المنهج المقارن:

في البداية تجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن، أما الأولى فتعني دراسة السياسة دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع إلى الوحدات المشار إليها بالعبارات من مثل: "النسق السياسي"، "الدولة" و "الدولة- الأمة". أما المنهج المقارن فهوم المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الأحزاب السياسية والمجتمعات، فالمقصود بالمنهج هنا هو جملة المبادئ والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث اتباعها من ألف بحثه إلى يائه بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية، والضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة.

وتتضمن خطوات المنهج المقارن، ما يلي:

أ. **تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة:** ينبغي للباحث أن يصوغ مشكلته صياغة واضحة ودقيقة، إذا أريد لمجهوداته أن تكلل بالنجاح، ذلك ان صياغة المشكلة من أخطر الخطوات وأصعبها؛ إلى جانب إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهو يصوغ المشكلة وخاصة الدراسات المقارنة بين الدول، دون نسيان كل من القيم، الثقافات والسياقات التاريخية، الوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بوحدات التحليل في البلدان الخاضعة للمقارنة، هي أيضا تصعب مهمة المقارنة.

ب. **اختيار وحدات المقارنة ومدى قابليتها للمقارنة:** إذا ما تم الاتفاق على المشكلة البحثية وعنوان البحث، والدول التي سوف يتم فيها، فستثور إشكالية اختيار الوحدات الداخلية التي سوف تجري بينها المقارنة، حيث إن النمط الغالب للأبحاث المقارنة ليس مقارنة دول بكاملها، ولكن اختيار وحدات لإجراء المقارنة داخل الدول، ومن ثم يثور التساؤل: على أي أساس يتم تحديد هذه الوحدات؟ وما هي مدى قابليتها للمقارنة بصورة تمكن من أن تكون كل وحدة عاكسة للمجتمع أو الدولة التي تمثلها؟ وكيف يمكن التناسب والمواءمة بين الوحدات؟ هناك من يرى أن أخطر ما يواجه البحث المقارن عبر الدولي هو مدى قابلية الوحدات محل الدراسة للمقارنة، لأن هناك فوارق ضخمة حتى في الوحدات البسيطة، فلو تم الأخذ بالقرية أو المدينة أو الحي كوحدة للمقارنة، فسيتم إيجاد أن هنالك اختلافات كبيرة بين أي من هذه الوحدات في الدول المختلفة، سواء في: الحجم، عدد السكان، طريقة التنظيم، أو مدى ما تمثله بالنسبة للمجتمع، أو الوضع الرسمي لها ...الخ.

ج. **صياغة الفروض وتحديد المتغيرات:** يعتبر الفرض العلمي أكثر صور التعبير عن المشكلة دقة ووضوحا وهو يعتمد أساسا على الحدس والتخمين، ويتطلب برهنة لتأكيده أو نفيه من خلال مجريات البحث؛ فبعد تحديد مشكلة البحث أو الظاهرة المراد دراستها والاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة فإن الباحث يقوم بإيجاد فرضيات معينة تكون بمثابة حلول مؤقتة أو أولية يجري اختبارها بأسلوب أو أساليب مختلفة للتأكد من صحتها أو نفي ذلك.

مثلما سبق التأكيد على أن الباحث بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم بصياغة الفروض والتي هي عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو اكثر؛ ولكن التحكم في المتغيرات ليس بالأمر الهين في دراسة الظواهر السياسية التي يصعب ضبطها والتحكم فيها والإلمام بكل

متغيراتها. ثم إن تحديد المتغير وتعريفه قد يأخذ دلالات متعددة، مثلا: مفهوم المساواة قد تتعدد فهوم الباحثين له، بسبب ظلال الأيديولوجية السائدة وتوجهاتها، فهل هي مساواة اقتصادية أم سياسية ؟ إلى جانب أن قياس بعض المتغيرات قد لا يتحقق فالكثير من المتغيرات يصعب تكميمها، ومن ثم يصعب قياسها، إضافة غلى ذلك تأثر الفروض العلمية بالأطر النظرية المتبناة من طرف الباحثين وإدراكاتهم للظواهر، مما يجعل من صياغة الفروض متأثرة بإدراك الأفراد الذين هم بدورهم متأثرون بطبيعة النظم السائدة في بلدانهم.

د. **تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية:** إن الإشكالية الجوهرية لمن يقوم بالبحث المقارن عبر الدولي أنه يعيش ويتعامل ويحلل ويفسر ثقافة ومجتمعا غير ثقافته ومجتمعه، ومن ثم قد لا يستطيع دائما إدراك أن دلالة المفاهيم واللغة والبيئة والحقائق المادية ذات طبيعة مغايرة عن ثقافته ولغته وبيئته، فإما أن ينظر إليها على أنها هي ذاتها الخاصة بمجتمعه، أو أن ينظر إليها على أنها أدنى مستوى؛ يقصد بالمفهوم على أنه هو التعبير عن مفهوم معين بطريقة تبين كيفية قياسه، والتعريفات الإجرائية يستعان بها لتوضيح معنى هذا المفهوم كلما أمكن ذلك، والتعريف الإجرائي هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه أو تسجيله.

هـ. **جمع البيانات:** تعد خطوة جمع البيانات خطوة هامة بالنسبة للبحث العلمي، فهي تعنى بجمع البيانات والمعلومات عن الموضوع أو المشكلة التي وقع اختيار الباحث عليها ويتم ذلك من خلال الاطلاع على المراجع العلمية ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث وكذلك المسح المكتبي الشامل للدراسات والبحوث التي سبق وأن أجريت والمتعلقة ببعض جوانب المشكلة.

من ذلك تعد المقارنة ضرورية للمقارنة ولاختبار الفروض التي تُمَتْ صياغتها، فهي الوسيلة التي يستوضح بها خصائص الوحدة التي يسعى الباحث إلى مقارنتها،

ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة أو أسلوب الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة بالمشاركة، فمعرفة الأشياء تقتضي الأدلة والبيانات لتوضيحها، ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، فإنه ينبغي للباحث أن يكون ملما بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه.

و. **الشرح والتفسير**: يتساءل العديد من الباحثين حول مدى نجاح البحث المقارن عبر الدولي في تحقيق اهدافه ؟ وتأتي الإجابة مؤكدة أن ما تم تحقيقه من تراكم معرفي ليس كثيرا في عديد من الحقول، فهناك كم ضخم من المعلومات قد تم جمعه وتحليله، ولكن تظل معضلة الشرح والتفسير قائمة أمام الباحثين، خصوصا عندما يبحثون عن دلالة وأسباب الاختلافات القائمة بين الظواهر الواحدة في المجتمعات المختلفة، وذلك لنقص المعرفة بهذه المجتمعات ككل.

حيث يقصد بالتفسير تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة، وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها، وسبب لجوء الباحث إلى عملية التفسير هو نقص المعلومات الكافية عن المجتمعات كلها؛ إلا ان عملية التفسير في الظواهر الاجتماعية والسياسية تجابها صعوبات شتى، فتشابه الظواهر لا يعني تشابه حقائقها، خاصة وان الظاهرة السياسية تختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، زيادة على ذلك، تأثر الباحث في عملية تفسيره للظواهر التي تنتمي إلى سياقات أخرى، بمجموعة قيم وملابسات محيطه الأصلي.

فالمنهج المقارن يستهدف من بين ما يستهدف الوصول إلى تعميمات نظرية صالحة للتطبيق على نطاق واسع، ومن ثم فلابد من ان تكون الحالات موضع المقارنة متصفة بالصلاحية والفاعلية والدقة ولا تكون متباعدة في الزمان أو المكان أو السياق حتى لا تترك فرصة للتشويه وعدم الضبط.

2. شروط المقارنة:

إن الظواهر القابلة للمقارنة هي تلك التي تتضمن قدرا من التشابه وقدرا من الاختلاف، فلا مقارنة بين الظواهر المتشابهة بالتمام ولا الظواهر المختلفة بالتمام؛ والمقارنة قد تنصب على دراسة ظاهرة واحدة في مرحلتين أو اكثر لمعرفة أثر العوامل في تشكل الظواهر، كما يمكن أن تنصب المقارنة على مجموعة ظواهر متشابهة، ولكنها تختلف من حيث وجودها (مقارنة ظاهرتين متشابهتين في بلدين مختلفين مثلا). لقد وقع الخلاف بين المفكرين بشأن القابلية للمقارنة، فهناك من رأى المقارنة يجب أن تنصب على وحدات من نفس النوع، وهناك من وضع معايير للمقارنة بناء على رؤية محددة، وهناك من اشترط أن تكون المقارنة مفيدة، وهناك من اعتبر المقارنة مقبولة، إذا كانت تحقق أهداف المقارنة ومقاصدها والمعايير التي تحكمها.

وعلى الباحث أن يستخدم المنهج المقارن، أن يدقق في استخدام المفاهيم، أن يكون ملما بالسياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية للظواهر محل المقارنة، وان يجمع البيانات الكافية عنها. ولابد من صياغة فروضه صياغة علمية صارمة تتميز بالوضوح والقابلية للاختبار، وأن يحذر من المقارنة السطحية التي قد تنصب على الظواهر الشكلية وتغض الطرف عن الحقائق.

المحاضرة الرابعة:

ثالثا: مستويات وأهداف المقارنة:

في هذا المحور الموسوم بـ: "**مستويات وأهداف المقارنة**"، قمنا بتقسيمه إلى عنصرين، حيث أن العنصر الأول المتمثل في مستويات المقارنة، أما العنصر الثاني فهو مخصص لأهداف المقارنة حتى تكون صحيحة، وكل ذلك مقدم على النحو التالي:

1. مستويات المقارنة:

تتحدد مستويات المقارنة طبقا لمستويات التكوينات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الإنساني وأنواعها ومدى تمايزها واختلافها إلى الدرجة التي توجد هوية ذاتية لكل منها. فمستويات المقارنة توجد عدة مستويات لإجراء البحث السياسي المقارن، وهي:

أ. المقارنة عبر الأنواع الحية: cross – species compararison: ويتجه هذا المستوى إلى إجراء مقارنات بين الأنواع الحية والمجتمع الإنساني، للبحث عن أنماط السلوك المتشابه بين هذه الأنواع، خصوصا المنتظم منها مثل: النمل، النحل والقرود وبين المجتمع الإنساني.

ب. المقارنة عبر الثقافية: cross- cultural comparison: تتخذ من الثقافة –وليس الدولة أو المجتمع– الإطار التحليلي للمقارنة، وينتشر هذا النوع من المقارنة في دراسات علم النفس والأنثروبولوجيا وفروعهما في علم السياسة.

ج. المقارنة عبر المجتمعية: cross – societal comparison: وتتخذ من المجتمعات وحدات للمقارنة، سواء أمثلت هذه المجتمعات كيانات سياسية مستقلة في صورة دول، أو كانت أجزاء من دول، مثل السود في الولايات المتحدة، والمنبوذين في الهند.

د. المقارنة عبر القومية أو الوطنية: cross – national comparison: وقد تتطابق مع المقارنة عبر الثقافية أو عبر المجتمعية إذا كانت القومية أو الوطنية تمثل مجتمعا واحدا وثقافة واحدة، ولكنها تختلف في الدول المركبة والمجتمعات التعددية.

هـ. المقارنة عبر الدولية: cross – statal comparison : وتتخذ من الدولة إطارا للمقارنة.

و. المقارنة عبر التاريخية: وهي تتقاطع مع المستويات السابقة، حيث يمكن إجراء مقارنة بين ظواهر داخل نفس الثقافة أو الوطن، أو بين ثقافتين أو دولتين، وأيضا في فترات تاريخية مختلفة.

وهناك من يميز بين مستويين للمقارنة، وهما:

- المقارنة الخارجية: وتسمى أيضا بالمقارنة عبر المكان، وهي مقارنة تتم بين الوحدة المعينة نظاما، عنصرا، ظاهرة أو العلاقة بين متغيرين في دولة ما؛ يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى، كأن تتم المقارنة في مسألة التنمية السياسية، الانتخابات، العنف السياسي أو المعارضة السياسية بين دولتين عربيتين أو أكثر.
- المقارنة الداخلية: وتتم بصرف النظر عن وحدتها، داخل نفس النظام السياسي على اساس زمني، كأن يبحث من منظور مقارن النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو نمط القيادة البيروقراطية أو السياسات العامة قبل مرحلة التعددية 1989 وبعدها، أو في عهدي الرئيس "الشاذلي بن جديد" والرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"...وقد تتم هذه المقارنة أيضا في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي، أي حسب موضوعات وقضايا معينة، وقد تأخذ هذه المقارنة أحد الشكلين التاليين:

- مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة.

- مقارنة موقف النظام السياسي أو أحد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة.

2. أهداف المقارنة:

للمقارنة العديد من الأهداف والتي تتمثل في ما يلي:

- تزود المقارنة الباحث بالمعلومات عن الآخر، وهي بهذا تعينه على تقويم ثقافته الخاصة.
- تعد رحلة ثقافية وفكرية تزود صاحبها بالمعارف والمعلومات عن الأمم والشعوب الأخرى.
- تمد المقارنة الباحث أو صاحبها بالتجارب التي تجنبه الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقع فيها بلدان أخرى؛ وبالمقابل تفيد في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى.
- المقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي الظواهر دلالات يجعلها قابلة للفهم.
- تستهدف المقارنة البحث عن القواعد والانتظامات بمعنى السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة.